العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الإثنين 2026/08/10 - 27 صفر 1448
السنة 49 العدد 13883
Monday 10/08/2026
49th Year, Issue 13883
www.alarab.co.uk

هل تصبح اتفاقية مكة نواة حلف أمني شرق أوسطي؟

تركيا تريد توسيع الاتفاقية الدفاعية لتشمل المزيد من دول المنطقة

من اتفاق ثلاثي إلى مظلة إقليمية

أنقرة - تفتح اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي وقعتها تركيا والسعودية وباكستان، الباب أمام تحول لافت في خريطة الأمن الإقليمي، بعدما كشفت أنقرة عن طموح يتجاوز حدود التحالف الثلاثي إلى بناء إطار أمني أوسع يمكن أن تنضم إليه دول أخرى في المنطقة.

ويأتي الاتفاق في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط اضطرابات أمنية متواصلة، وتتزايد فيه المخاوف من اتساع نطاق الصراعات، بما يجعل البحث عن ترتيبات أمنية أكثر استدامة أولوية متزايدة لدى عدد من دول المنطقة.

وفي هذا السياق، تبدو اتفاقية مكة محاولة لتأسيس آلية دفاع جماعي تقوم على مبدأ التضامن بين الدول الموقعة، مع التأكيد على أنها لا تستهدف دولة بعينها.

ووصف وزير الخارجية التركي هاكان فيدان توقيع الاتفاقية بأنه «يوم تاريخي»، مؤكدا أن دولا أخرى في المنطقة تريد الانضمام إليها.

ويشير هذا الطرح إلى أن أنقرة لا تنظر إلى الاتفاق باعتباره تفاهمًا ثلاثيًا محدودًا، وإنما باعتباره خطوة أولى يمكن البناء عليها لإنشاء بنية أمنية إقليمية أكثر اتساعا.

> التغيير في طبيعة المعادلة الأمنية نفسها: من ترتيبات تعتمد بدرجة كبيرة على القوى الخارجية إلى شبكة من التحالفات الإقليمية

وتستند الرؤية التركية إلى مفهوم «الملكية الإقليمية» للأمن، أي أن تتحمل دول المنطقة مسؤولية أكبر في حماية أمنها واستقرارها، بدلا من الاعتماد بصورة أساسية على القوى الخارجية.

وهذا يمنح الاتفاقية مرونة أكبر، لكنه يعني في الوقت نفسه أن تحويلها إلى تحالف دفاعي متكامل سيحتاج إلى بناء مؤسسات وآليات تنفيذ واضحة تحدد طبيعة الالتزامات المتبادلة. والأكثر أهمية في الرؤية التي عرضها فيدان أن تركيا لا تريد بقاء الاتفاقية في إطارها الثلاثي. فقد أكد أن رؤية الرئيس رجب طيب أردوغان تقوم على توسيعها وضم دول أخرى في المنطقة «إذا لزم الأمر».

ويكشف هذا التوجه عن طموح تركي لبناء شبكة أمنية إقليمية تبدأ من تركيا والسعودية وباكستان، لكنها قد تمتد لاحقا إلى دول أخرى تتشارك المخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية ذاتها.

وفي حال تحول هذا الاهتمام إلى خطوات عملية، فقد تنتقل الاتفاقية تدريجيا من صيغة دفاعية محدودة إلى إطار أمني إقليمي متعدد الأطراف.

لكن توسيع التحالف لن يكون مهمة سهلة؛ فالشرق الأوسط يضم دولا ذات حسابات استراتيجية متباينة، وعلاقات مختلفة مع القوى الدولية والإقليمية، فضلا عن وجود خلافات سياسية وأمنية عميقة بينها.

ولذلك فإن نجاح أنقرة في توسيع الاتفاقية سيتوقف على قدرتها على تقديمها باعتبارها آلية للأمن الجماعي، وليست أداة لإعادة تشكيل موازين القوى لمصلحة دولة أو محور بعينه.

وحرصت تركيا على توجيه رسالة واضحة إلى إيران بأن الاتفاقية لا تستهدفها.

وقال فيدان إن إيران ليست مستهدفة، مؤكدا أن الدول التي لا تهاجم الدول الموقعة ليست مستهدفة أيضا.

وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة في ظل التوترات المتصاعدة في المنطقة، إذ إن تحول الاتفاقية إلى محور أمني مناهض لإيران قد يدفع طهران إلى النظر إليها باعتبارها تهديدا مباشرا، الأمر الذي يمكن أن يعقد مساعي توسيعها.

ولذلك تحاول أنقرة تقديم الاتفاقية باعتبارها ترتيبا دفاعيا وردعيا، وليس تحالفا هجوميا. فالفكرة، وفق فيدان، تقوم على أن زيادة القدرة على الردع تقلل احتمالات الحرب، فيما تضمن الدول الموقعة لبعضها عدم تحولها إلى مصدر تهديد متبادل.

وهنا تكمن إحدى أهم الأفكار التي تراهن عليها تركيا: أن بناء الثقة الأمنية بين دول المنطقة يمكن أن يكون مقدمة لتعاون اقتصادي أوسع.

لا تفصل الرؤية التركية بين الأمن والاقتصاد. فيفيدان يرى أن الدول لا تستطيع بناء هياكل اقتصادية متراكمة ومستدامة من دون أن تكون مطمئنة إلى أمن بعضها البعض.

ومن هذا المنظور، لا تتوقف أهمية اتفاقية مكة عند التعاون العسكري. فالخطة المطروحة تتضمن إنشاء لجنة سياسية وعسكرية تضم وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء هيئات الأركان، إلى جانب مهم منها، دبلوماسية مصلحة وطنية.

فعندما تحافظ مسقط على قنوات اتصال مع أطراف لا تتحدث مع بعضها مباشرة، فإنها لا تقدم خدمة للآخرين فقط، بل تحمي نفسها أيضًا من احتمال أن تتحول أزمتها الحدودية والإقليمية إلى تهديد مباشر لأمنها.

وهذا ما يفسر قدرة عُمان على الحفاظ على سياسة "الحياد الإيجابي". فالحياد بالنسبة إلى مسقط يعني الاحتفاظ بالقدرة على التواصل مع الأطراف المختلفة من دون التحول إلى طرف في الحرب.

وهذه ميزة نادرة في منطقة شديدة الاستقطاب.

منذ سنوات، استضافت مسقط اتصالات ومفاوضات مرتبطة بالملف اليمني، وحافظت على علاقة اتصال مع جماعة أنصار الله، في الوقت الذي أبقت فيه علاقاتها مع دول الخليج والقوى الغربية قائمة.

وفي عام 2025، لعبت عُمان دورًا مباشرًا في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين، شمل وقف استهداف السفن الأميركية في البحر الأحمر وباب المندب. تلك لحظة كشفت بوضوح قيمة القناة العُمانية عندما يصبح التصعيد بين قوة كبرى وجماعة مسلحة عابرًا للحدود اليمنية.

لكن أهمية الدور العُماني لا تقاس فقط بالاتفاقات التي تنجح الوساطة في الوصول إليها. أحيانًا تكون قيمة الوسيط في قدرته على منع انهيار الاتصالات.

وهذه وظيفة استراتيجية بحد ذاتها. فالحروب الطويلة لا تنتهي عادة لأن أحد الأطراف يقرر فجأة التخلي عن أهدافه، وإنما تنتهي عندما تتراكم قنوات التفاوض والثقة والضغوط والمصالح بحيث يصبح الحل السياسي أقل كلفة من استمرار الحرب.

ومن هذه الزاوية، فإن الدور العُماني في اليمن ليس مشروعًا لصفقة واحدة، بل سياسة طويلة النفس.

وهنا تظهر إحدى أهم نقاط القوة العُمانية: الصبر.

مسقط لا تحتاج إلى إعلان انتصار دبلوماسي بعد كل لقاء، ولا إلى تحويل كل اتصال إلى حدث إعلامي. هذا الهدوء يمنحها مساحة للحركة، ويجعلها أقل عرضة للضغوط التي يتعرض لها الوسطاء الذين يعلنون مواقفهم باستمرار.

وفي السياسة الخارجية، قد يكون الصمت أحيانًا جزءًا من أدوات النفوذ.

وقد أثبتت التطورات الأخيرة أن هذه القناة لا تزال مطلوبة. ففي مايو 2026 رحبت عُمان باتفاق يتعلق بالإفراج عن أكثر من 1600 أسير ومحتجز مرتبطين بالحرب اليمنية، وهو اتفاق جاء بعد مسار تفاوضي تضمن جولة في عمّان.

وفي يوليو، استقبلت مسقط المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، الذي التقى مسؤولين عُمانيين وكبير مفاوضي أنصار الله، وبحث الطرفان الحاجة إلى خفض التصعيد والحفاظ على الهدوء النسبي الذي ساد منذ هدنة 2022.

هذه التطورات تقول شيئًا مهمًا: حتى عندما تتراجع فرص التسوية، تبقى الحاجة إلى الوسيط قائمة. بل ربما تصبح أكثر أهمية.

فاليمن يدخل مرحلة شديدة الحساسية. التصعيد لم يعد مرتبطًا فقط بالصراع الداخلي، بل أصبح متصلًا بأمن البحر الأحمر وباب المندب وبالتوترات الإقليمية الأوسع.

إن استقرار اليمن يصب في مصلحة أمن الخليج، واستقرار البحر الأحمر، وأمن الملاحة، وخفض احتمالات تحول اليمن إلى ساحة دائمة لتصفية الحسابات الإقليمية.

> سلطنة عُمان اختارت طريق الحوار لا الصراع فبنت لنفسها موقعًا فريدًا كجسر بين الخصوم تُبقي باب التفاوض مفتوحًا

لكن عُمان لا تتحرك في اليمن بدافع أمني فقط. فالدور الذي اكتسبته مسقط منحها أيضًا رأسمالًا دبلوماسيًا يتجاوز حدود الملف اليمني.

الدولة التي تستطيع أن تتحدث مع واشنطن وطهران والرياض وصنعاء، وتستطيع في الوقت نفسه أن تحتفظ بصورة الوسيط المقبول، تمتلك ورقة تفاوضية لا توفرها القوة العسكرية وحدها.

فمسقط تدرك أن وزنها الجغرافي والديموغرافي لا يسمح لها بمنافسة القوى الكبرى بمنطق القوة الصلبة. لكنها تستطيع أن تنافسها في مجال آخر: القدرة على فتح الأبواب المغلقة.

وهذه هي القوة التي بنتها عُمان خلال العقود الماضية. لكن هذا الدور ليس بلا مخاطر.

فالوسيط يحتاج إلى توازن بالغ الدقة. وإذا اقترب أكثر من طرف، فقد يخسر ثقة الطرف الآخر. وإذا بقي بعيدًا أكثر من اللازم، فقد يفقد القدرة على التأثير. وإذا طال الصراع دون نتائج، فقد يبدأ المجتمع الدولي في التساؤل عن جدوى الوساطة.

كما أن تعقيد اليمن نفسه يضع حدودًا لأي دور خارجي. فاليمن ليس مجرد علاقة بين الحكومة والحوثيين، بل شبكة معقدة من القوى المحلية والمناطقية والجنوبية، والمصالح الاقتصادية والعسكرية، والتدخلات الإقليمية. ولذلك فإن أي تسوية حقيقية تحتاج في النهاية إلى أن تكون يمنية، شاملة، وقادرة على التعامل مع تعدد مراكز القوة.

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

عُمان واليمن: دبلوماسية جوار تحمي الأمن وتصنع النفوذ

مذكرة تفاهم تؤمّن انسحابا عسكريا روسيا ناعما من الساحل السوري

دمشق - تبدو مذكرة التفاهم التي أعلنتها سوريا وروسيا بشأن إعادة تنظيم الوجود الروسي في الساحل السوري أقرب إلى عملية إعادة تموضع استراتيجي منها إلى اتفاق عسكري تقليدي، إذ تفتح الباب أمام انسحاب روسي تدريجي من القواعد والمنشآت العسكرية، من دون تحويل ذلك إلى قطيعة مع موسكو أو إلغاء مصالحها في سوريا.

وبموجب التفاهم الذي جاء بعد نحو عام ونصف العام من المفاوضات، تبدأ عملية إعادة تنظيم الوجود الروسي في الساحل، على أن تتولى الدولة السورية إدارة المنشآت ذات الطابع المدني، وفي مقدمتها مطار حميميم والرصيف التجاري الرابع في ميناء طرطوس، تمهيدا لإدخالهما تدريجيا ضمن منظومة الإدارة المدنية.

أما المنشآت ذات الطابع العسكري، فتتجه إلى إعادة صياغة وظيفتها، بحيث تتحول من قواعد عسكرية إلى مراكز للتدريب والتأهيل المشترك، ضمن ترتيبات تقول دمشق إنها تحفظ المصالح المتبادلة بين البلدين.

وتحدد المذكرة سقفا زمنيا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لاستكمال عملية التحويل، ما يعني أن التغيير لن يكون مجرد إعادة تسمية للمنشآت، بل يفترض أن يقود إلى تغيير في طبيعة الوجود الروسي نفسه.

تكمن أهمية التفاهم في أنه يوفر للطرفين مخرجا وسطا. فسوريا الجديدة تحصل على استعادة السيطرة على مواقع استراتيجية كانت تمثل أحد أبرز مظاهر النفوذ الروسي في البلاد، بينما تتجنب موسكو الخروج المفاجئ الذي قد يحول خسارة القواعد إلى هزيمة سياسية كاملة.

> لا تنهي المذكرة الوجود الروسي في سوريا بالكامل، لكنها تنقل العلاقة من نموذج القواعد العسكرية إلى صيغة أقل كلفة

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى المذكرة باعتبارها انسحابا عسكريا روسيا ناعما، يجري من خلال تحويل طبيعة الوجود بدلا من إنهائه دفعة واحدة.

فالانتقال من القواعد إلى مراكز التدريب والتأهيل يسمح لموسكو بالاحتفاظ بقناة عسكرية مع دمشق، وبقدر من الحضور والخبرة والتواصل المؤسسي، من دون تحمل الأعباء السياسية والأمنية التي رافقت وجود قواعد عسكرية روسية واسعة في الساحل.

وفي المقابل، تستطيع دمشق تقديم التغيير باعتباره استعادة للسيادة على المنشآت الوطنية، خصوصا أن مطار حميميم وميناء طرطوس يمثلان أصولا تتجاوز أهميتها الاستخدام العسكري إلى أبعاد اقتصادية ومدنية واستراتيجية.

لم تكن حميميم وطرطوس مجرد منشآت عسكرية بالنسبة إلى روسيا. فقد شكلت قاعدة حميميم الجوية ومرفأ طرطوس أحد أهم مرتكزات الحضور الروسي في الشرق الأوسط، ومكنتا موسكو من دعم عملياتها العسكرية في سوريا وإظهار قدرتها على إبقاء قوة عسكرية بعيدة عن أراضيها.

كما وفرتا لروسيا موقعا متقدما على البحر المتوسط، وجعلتا سوريا جزءا من منظومة انتشارها العسكري الأوسع.

لكن سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 غيّر المعادلة التي قامت عليها هذه الترتيبات. فقد كانت القواعد مرتبطة بعلاقة استراتيجية مع النظام السابق، بينما أصبحت موسكو مضطرة إلى إعادة التفاوض على مستقبل وجودها مع سلطة سورية جديدة لا تستند إلى العلاقة السياسية والعسكرية التي نشأت خلال سنوات الحرب.

ومن هنا تبدو المذكرة الحالية محاولة لإدارة هذا التحول بأقل قدر ممكن من الاحتكاك.

لا يعني خروج القواعد من وظيفتها العسكرية التقليدية أن روسيا فقدت كل مصالحها في سوريا. فالصيغة الجديدة تمنح موسكو فرصة للحفاظ على علاقة مؤسسية مع الدولة السورية، وربما تطويرها لاحقا وفقا لتوازنات المنطقة.

تقرأون في العدد

- السعودية الجديدة.. من دولة محورية إلى صانعة للتوازن ص2
- النفط الليبي: هل تتحول الطفرة الإنتاجية إلى بداية لبناء الدولة؟ ص3
- الطاهر وطّار: المثقف المتحرر ص4

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/08/10
السنة 49 العدد 13883

الشرق الأوسط بعد عصر الوكلاء.. هل تستعيد الدول قرار الحرب؟

من طهران إلى بغداد وبيروت وصنعاء.. الحروب غير المباشرة تتراجع

لعقود، وفّرت حروب الوكالة لدول الشرق الأوسط معادلة تبدو مثالية: نفوذ واسع من دون حرب مباشرة، وضغط على الخصوم من دون تحمل كامل كلفة المواجهة. كانت القوى الإقليمية تستطيع فتح جبهات خارج حدودها، واستخدام تنظيمات مسلحة وحلفاء محليين لإيصال الرسائل وفرض الوقائع، مع إبقاء مسافة تفصلها عن تبعات التصعيد. لكن هذه المسافة بدأت تضيق.

بيروت - لم يكن الشرق الأوسط، لعقود طويلة، بحاجة إلى حروب مباشرة كي تتصارع دوله على النفوذ. فقد أتاحت منظومة الحروب بالوكالة للقوى الإقليمية أن تخوض صراعاتها من وراء الحدود، عبر تنظيمات مسلحة وحلفاء محليين وشبكات سياسية وأمنية، بحيث يمكن توسيع النفوذ وإيصال الرسائل إلى الخصوم من دون تحمل الكلفة الكاملة للمواجهة المباشرة.

لكن هذه المعادلة تبدو اليوم أمام اختبار غير مسبوق. فالتطور الكبير في قدرات الجماعات المسلحة، وانتقال الصواريخ والمسيّرات من كونها أدوات تكتيكية إلى وسائل قادرة على تهديد المطارات والموانئ والمنشآت النفطية والسفن وخطوط التجارة، قلّص المسافة التي كانت تفصل الدولة الراعية عن تداعيات نشاط وكيلها.

ومع اتساع نطاق التأثير، بات من الصعب على الدول أن تتعامل مع الحروب غير المباشرة باعتبارها وسيلة منخفضة الكلفة والمخاطر. ولا يعني ذلك أن الشرق الأوسط دخل بالفعل عصرًا خاليًا من الوكلاء، ولا أن التنظيمات المسلحة ستختفي من المشهد. لكن التحول الأهم يكمن في إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والوكيل.

وفي مرحلة سابقة، كان الوكيل يمثل امتدادًا لقوة الدولة خارج حدودها؛ أما اليوم، فقد أصبح في بعض الحالات قوة قائمة بذاتها، تمتلك قرارًا سياسيًا وعسكريًا ومصالح اقتصادية وقواعد اجتماعية، بما يجعل قدرتها على التحرك المستقل أكبر، ويجعل الدولة الراعية أكثر عرضة لأن تجد نفسها أمام حرب لم تختر توقيتها أو سقفها.

وهنا يبرز السؤال المركزي: هل تستعيد دول الشرق الأوسط تدريجيًا قرار الحرب والسلام؟.

الإجابة تبدو أقرب إلى "نعم، ولكن بصورة تدريجية وانتقائية". فالدولة لا تتخلى بسهولة عن أدوات النفوذ غير المباشر التي استثمرت فيها لعقود، لكنها في الوقت نفسه تدرك أن الوكيل القوي جدًا يمكن أن يتحول من مصدر قوة إلى مصدر مخاطرة.

وكلما أصبحت الحرب أكثر ارتباطًا بأمن الدولة نفسها واقتصادها ومجالها الجوي والبحري، ازدادت الحاجة إلى أن يكون القرار الاستراتيجي في يد المؤسسات الرسمية.

عندما تصبح شبكة النفوذ عبئًا على صاحبها

تمثل إيران الحالة الأكثر وضوحًا لهذه المعضلة. فمنذ عقود، طورت طهران شبكة واسعة من الحلفاء المسلحين في المنطقة، مستفيدة من ضعف الدولة في بعض البلدان، ومن قدرة التنظيمات غير الحكومية على توفير أدوات نفوذ وردع أقل كلفة من الانتشار العسكري المباشر.

وقد حقق هذا النموذج مكاسب استراتيجية مهمة. فهو منح إيران عمقًا إقليميًا، وسمح لها بامتلاك أوراق ضغط متعددة، وخلق جبهات يمكن استخدامها للردع أو التفاوض أو الضغط على الخصوم.

لكن المشكلة ظهرت عندما أصبح هؤلاء الحلفاء يمتلكون قدرات عسكرية كبيرة، وقواعد اجتماعية وسياسية خاصة، وحسابات تتداخل مع الحسابات الإيرانية من دون أن تتطابق معها بالضرورة.

فالوكيل الذي يستطيع إطلاق الصواريخ أو الطائرات المسيّرة، وتهديد خطوط الملاحة أو المنشآت الحيوية، لم يعد مجرد أداة يمكن تشغيلها وإيقافها بصورة آلية. وكلما اتسعت قدرته على إحداث ضرر استراتيجي، أصبح احتمال انتقال الصراع من مستوى الوكالة إلى مستوى المواجهة المباشرة أكبر.

> **قد لا يكون الشرق الأوسط على أعتاب نهاية الحروب بالوكالة، لكنه يقترب من نهاية مرحلة يحل فيها الوكيل محل الدولة**

وهذا يفرض على طهران معادلة جديدة: الحفاظ على شبكة النفوذ من دون السماح لها بتحويل إيران إلى طرف مباشر في كل مواجهة، واستخدام الحلفاء للردع من دون فقدان السيطرة على مسار التصعيد.

ومن هنا قد لا يكون مستقبل السياسة الإيرانية هو التخلي عن الوكلاء، بل إعادة إخضاعهم لاستراتيجية مركزية أكثر وضوحًا. بمعنى آخر، قد تنتقل طهران من نموذج "النفوذ عبر الوكيل" إلى نموذج أكثر تركيبًا يصبح فيه الوكيل جزءًا من منظومة الردع الإيرانية، لكن الدولة تحتفظ بالقرار النهائي بشأن الحرب الكبرى والتصعيد الاستراتيجي.

بغداد.. اختبار احتكار الدولة للقرار الأمني

العراق يمثل الوجه الآخر للمشكلة. فقد أدت سنوات الصراع والتدخلات الخارجية إلى ظهور بنية أمنية معقدة تضم مؤسسات الدولة الرسمية إلى جانب قوى مسلحة تمتلك قدرات ونفوذًا سياسيًا واسعًا.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه على بغداد لم يعد فقط كيف تواجه التهديدات الأمنية، وإنما من يملك القرار النهائي بشأن استخدام القوة؟

ويجعل وجود قوى مسلحة خارج السيطرة الكاملة للقرار الحكومي يجعل الدولة عرضة لخطر مزدوج: أن تتحول أراضيها إلى ساحة صراع بين قوى إقليمية، وأن تتعرض مصالحها للخطر نتيجة قرارات لا تصدر بالضرورة عن مؤسساتها الرسمية.

ولهذا فإن تعزيز الدولة العراقية لا يرتبط فقط بتطوير الجيش أو الأجهزة الأمنية، بل بإعادة تعريف مفهوم السيادة نفسه. فاحتكار القوة لا يعني إلغاء القوى السياسية أو الاجتماعية، وإنما يعني أن قرار الحرب والسلام يجب أن يكون قرارًا مؤسسيًا قابلاً للمساءلة.

وإذا نجحت بغداد في ترسيخ هذه المعادلة، فإنها ستقلص تدريجيًا قدرة الأطراف الخارجية على استخدام الأراضي العراقية كساحة للحرب بالوكالة، وستحول الفصائل المسلحة من أدوات ذات أجندات متداخلة إلى قوى تخضع، بدرجات متفاوتة، لمظلة الدولة.

بيروت.. المعضلة الأكثر حساسية

في لبنان، تبدو عودة الدولة إلى مركز القرار أكثر تعقيدًا. فوجود قوة عسكرية كبيرة خارج المؤسسة العسكرية الرسمية جعل مسألة احتكار السلاح مرتبطة مباشرة بمفهوم السيادة وبقدرة الحكومة على اتخاذ قرار مستقل بشأن الحرب والسلم.

المعضلة اللبنانية لا تختصر في وجود السلاح، وإنما في السؤال الذي يترتب عليه: هل تستطيع الدولة اتخاذ قرار استراتيجي إذا كانت هناك قوة أخرى تمتلك القدرة على فتح جبهة أو توسيعها؟

وهذا هو جوهر التحول في مفهوم حروب الوكالة. فحين يصبح الفاعل المسلح قادرًا على اتخاذ قرار التصعيد بصورة مستقلة، فإن الدولة التي يفترض أنها صاحبة السيادة تتحول إلى طرف يتعامل مع نتائج قرار لم يصنعه بالضرورة.

ومن هنا فإن أي إعادة بناء للدولة اللبنانية ستظل مرتبطة بإعادة ترتيب العلاقة بين القوة المسلحة والمؤسسات الرسمية، لأن الاستقرار الدائم يتطلب وجود مرجعية واحدة للحرب والسلام.

أما اليمن، فيقدم نموذجًا أكثر تعقيدًا بسبب تداخل الصراع الداخلي مع الحسابات الإقليمية والدولية. فقد أصبحت جماعة الحوثيين، خلال سنوات الحرب، قوة عسكرية وسياسية تمتلك قدرات تتجاوز نطاق الصراع المحلي.

وقد أظهر تهديد الملاحة في البحر الأحمر كيف يمكن لقوة محلية أن تؤثر في التجارة الدولية وأن تفرض حسابات أمنية على دول بعيدة عن ساحة الصراع.

وهنا تتضح حدود نموذج الوكالة: فحين يمتلك الفاعل المحلي القدرة على التأثير في خطوط التجارة العالمية، تصبح تداعيات تحركاته أكبر من قدرة الدولة الراعية على إدارتها من الخلف.

استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات

السعودية الجديدة.. من دولة محورية إلى صانعة للتوازن

الرياض تبني استقلالية استراتيجية تمنحها القدرة على التأثير في قواعد اللعبة الإقليمية

انتقال من امتلاك النفوذ إلى توظيفه

الرياض - لم تعد السعودية تتعامل مع موقعها في الشرق الأوسط باعتباره مجرد نتيجة طبيعية لحجمها الجغرافي والاقتصادي وثقلها السياسي، بل تبدو في السنوات الأخيرة وكأنها تعمل على تحويل هذه المقومات إلى قدرة فعلية على التأثير في اتجاهات المنطقة وقواعد التنافس فيها. فالمملكة التي كانت لسنوات دولة محورية لا يمكن تجاوزها عند إدارة أزمات الشرق الأوسط، تتحرك تدريجيا نحو دور أكثر طموحا: أن تصبح صانعة للتوازنات، لا مجرد طرف رئيسي داخلها.

ولا يعني هذا التحول أن الرياض تسعى إلى تأسيس محور إقليمي جديد في مواجهة محاور أخرى، ولا أنها بصدد استبدال تحالف تقليدي بتحالف آخر.

وعلى العكس، تبدو الاستراتيجية السعودية أقرب إلى بناء استقلالية استراتيجية تتيح للمملكة توسيع هامش الحركة، وتنويع الشراكات، وتقليل الاعتماد على طرف واحد، واستخدام أدوات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية متعددة للتأثير في البيئة المحيطة.

والفارق بين الدورين جوهري. فالدولة المحورية تكون ذات أهمية بسبب وزنها، بينما الدولة الصانعة للتوازن تحاول توظيف هذا الوزن لتعديل سلوك الآخرين والتأثير في اتجاهات النظام الإقليمي نفسه.

من رد الفعل إلى صناعة البيئة الإقليمية

خلال عقود، وجدت السعودية نفسها في كثير من الأحيان أمام أزمات لم تصنعها، لكنها اضطرت إلى التعامل مع تداعياتها. الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، والحروب في العراق وسوريا واليمن، والتوترات مع إيران، وأزمات أمن الخليج، كلها فرضت على الرياض خيارات دفاعية وأمنية وسياسية متتابعة. لكن السنوات الأخيرة حملت تغيرا في طريقة التفكير السعودي.

وبدلا من انتظار الأزمة ثم البحث عن أدوات لاحتوائها، أصبحت الرياض أكثر اهتماما بالسؤال الأوسع: كيف يمكن بناء بيئة إقليمية تقل فيها احتمالات نشوب الأزمات أصلا؟.

ومن هنا يمكن فهم اتساع النشاط الدبلوماسي السعودي، والانفتاح على أطراف كانت العلاقات معها متوترة، ومحاولة بناء قنوات للحوار، بالتوازي مع تعزيز القدرات الدفاعية وتوسيع الشراكات الاقتصادية والاستثمارية.

إنها محاولة للانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة التوازن. وهذا التحول يعني أن الدبلوماسية السعودية لم تعد تنظر إلى الأمن بمعناه العسكري الضيق. فالاستقرار السياسي، وأمن الطاقة، وأمن الملاحة، والتجارة والاستثمار، والعلاقات الدولية المتوازنة، كلها أصبحت أجزاء مترابطة من مفهوم أوسع للأمن الوطني.

الاستقلالية الاستراتيجية لا تعني الابتعاد عن واشنطن

أحد أكثر المؤشرات وضوحا على التحول السعودي هو طريقة إدارة الرياض لعلاقاتها مع القوى الكبرى.

فالسعودية لا تبدو بصدد مغادرة الشراكة الأمنية التاريخية مع الولايات المتحدة، لكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تكون علاقاتها الدولية محصورة في هذه الشراكة.

وهنا تظهر فكرة الاستقلالية الاستراتيجية. فالرياض تعمل على الحفاظ على علاقات أمنية ودفاعية قوية مع واشنطن، بينما تطور في الوقت ذاته علاقات اقتصادية واستثمارية واسعة مع الصين، وتنسق مع روسيا في ملفات الطاقة، وتوسع علاقاتها مع تركيا والهند وأوروبا وغيرها.

ولا تقوم هذه السياسة بالضرورة على الحياد بين القوى الكبرى، وإنما على رفض وضع السعودية أمام خيار ثنائي: إما واشنطن أو بكين، أو الغرب في مواجهة الشرق.

وتبدو المعادلة السعودية الجديدة أكثر براغماتية: التعاون مع الجميع، من دون الارتهان الكامل لأي طرف.

> **الدولة المحورية تكون ذات أهمية بسبب وزنها، بينما الدولة الصانعة للتوازن توظف هذا الوزن للتأثير في النظام الإقليمي**

وهذا يمنح الرياض مساحة أكبر للمناورة عندما تتغير موازين القوى الدولية. فكلما زادت الخيارات المتاحة أمام الدولة، تراجعت قدرت الأطراف الأخرى على ممارسة الضغط عليها، وأصبحت أكثر قدرة على التفاوض من موقع القوة.

الصين وروسيا.. تنويع لا اصطفاف

تكشف العلاقة مع الصين عن جانب مهم من هذه الاستراتيجية.

الصين شريك اقتصادي رئيسي للسعودية، والسوق الصينية ذات أهمية كبيرة للصادرات والطاقة والاستثمارات السعودية. لكن الرياض لا تبدو راغبة في تحويل العلاقة الاقتصادية إلى تحالف سياسي أو أمني مغلق.

الأمر نفسه ينطبق على روسيا. فالتنسيق السعودي الروسي في ملفات الطاقة، ولا سيما ضمن ترتيبات "أوبك+"، لا يعني انتقال المملكة إلى المعسكر الروسي، كما أن التعاون الاقتصادي مع الصين لا يعني التخلي عن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة.

هذه القدرة على الفصل بين الملفات تمثل إحدى ركائز الاستقلالية الاستراتيجية. فالرياض تستطيع أن تتعاون مع دولة في الطاقة، وأخرى في الدفاع، وثالثة في الاستثمار والتكنولوجيا، ورابعة في الوساطة السياسية، من دون أن تضطر إلى تحويل كل هذه العلاقات إلى تحالف واحد.

ويمنح هذا النموذج السعودية ما تحتاجه الدولة الصانعة للتوازن: تعدد الخيارات.

إيران.. إدارة التنافس بدلا من استدامة المواجهة

ربما لا يوجد ملف يوضح التحول السعودي أكثر من العلاقة مع إيران.

بعد سنوات من التنافس والصدام غير المباشر، اتجهت الرياض إلى إعادة فتح قنوات الحوار مع طهران، في خطوة تعكس إدراكا بأن استمرار التوتر المفتوح لا يخدم المصالح السعودية ولا الاستقرار الإقليمي. لكن الحوار لا يعني اختفاء التنافس.

ولا تنظر السعودية إلى إيران باعتبارها شريكا استراتيجيا بالمعنى التقليدي، كما أن الملفات الخلافية بين البلدين لم تختف. لكن الرياض تبدو أكثر اهتماما بإدارة هذه الخلافات ومنعها من التحول إلى صراع مفتوح. وهنا تظهر فلسفة مختلفة للردع. فالردع لا يعني فقط امتلاك القدرة على الرد العسكري، بل امتلاك القدرة على منع الخصم من الوصول إلى نقطة لا يمكن بعدها احتواء التصعيد.

ومن هذه الزاوية، يمكن أن يكون الحوار أداة أمنية بقدر ما هو أداة دبلوماسية. فوجود قناة اتصال في لحظة الأزمة قد يكون أكثر أهمية من عشرات التصريحات المتبادلة في زمن الهدوء.

اليمن والبحر الأحمر.. من أمن الحدود إلى أمن المجال

يكشف ملف اليمن أيضا اتساع مفهوم الأمن السعودي. فاليمن لم يعد بالنسبة إلى الرياض مجرد قضية حدودية أو ملفا عسكريا منفصلا، بل أصبح جزءا من منظومة أوسع ترتبط بأمن البحر الأحمر والملاحة الدولية والطاقة والتجارة.

السعودية، بحكم موقعها، معنية مباشرة بما يحدث في البحر الأحمر وباب المندب. وأي اضطراب طويل في طرق الملاحة يمكن أن ينعكس على الاقتصاد والتجارة وسلاسل الإمداد.

ولهذا فإن إدارة التوازن السعودي تتجاوز الحدود الجغرافية للمملكة. فالرياض تريد بيئة محيطة أكثر استقرارا، ليس فقط لمنع الهجمات، وإنما لحماية المشاريع الاقتصادية الكبرى وتعزيز مكانة المملكة كمركز للتجارة والاستثمار واللوجستيات. وهنا يلتقي الأمن مع الاقتصاد بصورة مباشرة.

رؤية 2030.. القوة الاقتصادية كأداة استراتيجية

يصعب فصل التحول في السياسة الخارجية السعودية عن التحول الداخلي الذي تقوده رؤية 2030.

فالمشروعات الاقتصادية الكبرى، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير قطاعات السياحة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات، واستقطاب الاستثمارات، كلها لا تمثل أهدافا اقتصادية فقط.

إنها، في بعدها الاستراتيجي، عملية إعادة بناء لمصادر القوة السعودية.

العرب
الإثنين 2026/08/10
السنة 49 العدد 13883

الحرب الإيرانيّة المستمرّة على لبنان...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لا يزال لبنان يدور في الدوامة نفسها. لا يزال يعاني من حالة سرطانيّة اسمها سلاح "حزب الله"، وهو سلاح إيراني لا هدف من وجوده غير جعل البلد جرما يدور في فاك "الجمهوريّة الإسلاميّة". ظهر ذلك من خلال الذكرى السادسة لكارثة تفجير مرفأ بيروت، حيث كان "حزب الله" يحمي بالتفاهم مع آخرين تخزين نيترات الأمونيوم.

كشفت الذكرى أنّ لبنان لا يزال يقاوم عدوّه الداخلي. إنّه عدّو يجسده سلاح "حزب الله" الذي استخدم داخل البلد وخارجه، خصوصا في سوريا، منذ ما قبل "حرب إسناد غزّة" التي أدت إلى نكبة شيعية هي في الواقع الحال نكبة على الصعيد الوطني اللبناني.

يؤكّد ذلك الكلام الأخير للأمين العام للحزب نعيم قاسم الذي اتهم السلطة اللبنانية بأنّها "كانت عوناً لإسرائيل بدل أن تكون عوناً للبنان" مضيفا أنّ "الرئيس (جوزف عون) أصبح طرفاً ومفرّقاً وهذا لا ينسجم مع دوره".

ليس هذا الكلام الصادر عن نعيم قاسم سوى جزء من الحرب الإيرانية المستمرّة على الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها. من حسن الحظّ، أنّ الوقاحة لا يمكن أن تستخدم غطاء للتغطية على الهزيمة، وهي هزيمة لبنانية تسبب بها "حزب الله". بات على لبنان، بسبب الهزيمة التي تسبّب بها "حزب الله"، أي إيران، القتال على جبهتين في ظروف لا يحسد عليها.

لبنان يواجه عدوّه الداخلي المتمثل بسلاح «حزب الله» أداة إيرانية تُستخدم لتقويض الدولة وجرّ البلد إلى حروب عبثية تُبرر الاحتلال وتُضعف السيادة

هناك جبهة حرب إيران على الدولة اللبنانية وجبهة حرب التخلّص من الاحتلال الإسرائيلي بغية عودة النازحين إلى بلداتهم وقراهم.

حصلت في روما مفاوضات صعبة مع إسرائيل بهدف التخلّص من الاحتلال. يتمثّل كلّ ما يفعله "الحزب"، ومن خلفه "الجمهوريّة الإسلاميّة" في إيران، في دعم الموقف الإسرائيلي لا أكثر. كيف يردّ المفاوض اللبناني على الإسرائيلي عندما يشكو الأخير من أن سلاح "حزب الله" استخدم من أجل تهديد سكان مستوطنات الجليل؟ كيف يردّ عندما تقدّم إسرائيل معلومات موثّقة تشير إلى بنية تحتيّة عسكرية أقامتها إيران في كلّ أنحاء لبنان؟

من هذا المنطلق، كان رئيس مجلس الوزراء نواف سلام في غاية الوضوح والصراحة والجرأة عندما ردّ على الأمين العام للحزب قائلا له، من دون تسميته: "يطلّ علينا اليوم من يتّهم السلطة السياسية بأنها كانت عونًا لإسرائيل بدل أن تكون عونا لسيادة لبنان، ثم يدعو إلى الحوار والوحدة وكأن اللبنانيين بلا ذاكرة.

الحقيقة أن العون الأكبر لإسرائيل قدّمه مَن تفرّد بإدخال لبنان في مغامرات حروب "إسناد" عبثية، ومنحها الذرائع للاعتداء على بلدنا ودوس سيادته وتدمير مدنه وقراه وقتل أبنائه وتهجيرهم بمئات الآلاف. مَن تفرّد بقرار الحرب ويحاول الاستمرار بمصادرة قرار الدولة، وربط لبنان بحسابات ومحاور خارجية، متجاهلاً مصالح بيئته واللبنانيين عموما، لا يملك أن يوزّع شهادات في الوطنية، ناهيكم في السيادة. لا سيادة للبنان إلا بقرار واحد مستقل في دولة لها جيش واحد، تبسط سلطتها على كامل أراضيها بقواها الذاتية حصرا. أمّا الحوار والوحدة، فلا يُبنيان إلا بشجاعة الاعتراف بالحقائق على مرارتها، وبتحمل المسؤولية عن الخيارات المتهورة التي لا يزال يدفع اللبنانيون أثمانها الباهظة".

إنّ كل الكلام الصادر عن نعيم قاسم مردود عليه. يقول للسلطة اللبنانية: "اهتمّوا بالسيادة الوطنية وتقوية الجيش اللبناني وبانسحاب العدو الإسرائيلي وبإعادة الإعمار وتحقيق المرفأ". يضيف: " لم تجلب المفاوضات المباشرة للبنان إلّا العار والذل والخيبة والتنازلات المتتالية". ذهب إلى حد القول أنّ "كل ما حصل من اعتداء على لبنان هو بإشراف أميركي وإدارة أميركية وموافقة أميركية" داعيا السلطة في لبنان إلى "إيقاف التنازلات المجانية والحوار مع المقاومة وترميم الوضع الداخلي والاهتمام بالسيادة". لم ينس الإشادة بإيران كونها "عملت على أن يكون لبنان في البند الأول من المذكرة (مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة) واشترطت إيقاف العدوان والانسحاب الإسرائيلي".

ينتهي الأمين العام للحزب بالقول أن "مسار مذكرة التفاهم هو الذي سيحقق الانسحاب الإسرائيلي ولولا صمود المقاومة لما تحقق شيء" وإننا "حريصون على الوحدة الداخلية، والوحدة العظيمة بين "حزب الله" و"أمل" شكّلت سدّاً منيعاً أمام العدوان الإسرائيلي – الأميركي وأمام اللاعبين الصغار، ونحن معاً كشعب ومقاومة ومستقبل وحياة".

أقلّ ما يمكن قوله عن مطالعة نعيم قاسم، التي تتحدى كلّ منطق، أنّه يعتقد أن اللبنانيين لا يمتلكون ذاكرة، بما في ذلك الذاكرة المرتبطة باغتيال رفيق الحريري ورفاقه ومجموعة من أشرف اللبنانيين، من سمير قصير... إلى لقمان سليم. يعتقد أيضا أنّ اللبنانيين لا يعرفون من فتح جبهة جنوب لبنان من دون أي احترام للسيادة اللبنانية في المعايير الدنيا للاحترام.

يبدو جليّا أنّ الأمين العام لـ"حزب الله" يعتبر اللبنانيين قطيع غنم عاجز عن القيام بأي مراجعة ذات طابع نقدي لمواقفه. على الدولة اللبنانية، من وجهة نظر إيران، تحمّل نتائج ما ارتكبه الحزب من جرائم في حق البلد، بما في ذلك عودة الاحتلال الإسرائيلي.

لا تفسير للكلام الصادر عن نعيم قاسم سوى استخفافه بعقول الناس من جهة والسيطرة الإيرانيّة الكاملة على "حزب الله" من جهة أخرى.

يظلّ السؤال المطروح في كلّ وقت كيف للبنان الخروج من أزمته، هل عليه انتظار التغيير الكبير في إيران؟ الجواب بكلّ بساطة أنّه قادر على ذلك في حال أدرك أن الذل يكمن في الاستعانة بالاحتلال لتبرير وجود سلاح غير شرعي في البلد... وأنّ الذل في رفض الاعتراف بأنّ لا مجال للتخلص من الاحتلال من دون مفاوضات مباشرة مع من يحتل الأرض.

يوجد ثمن لا مفرّ من دفعه. من يرفض دفع الثمن يسعى إلى المتاجرة بالجنوب وأهله إلى ما لا نهاية... في انتظار يوم القيامة في "الجمهوريّة الإسلاميّة". أي اليوم الذي تعود فيه إيران دولة طبيعية لا أكثر، أي دولة تتفادى استخدام الوقاحة لتبرير الهزيمة.

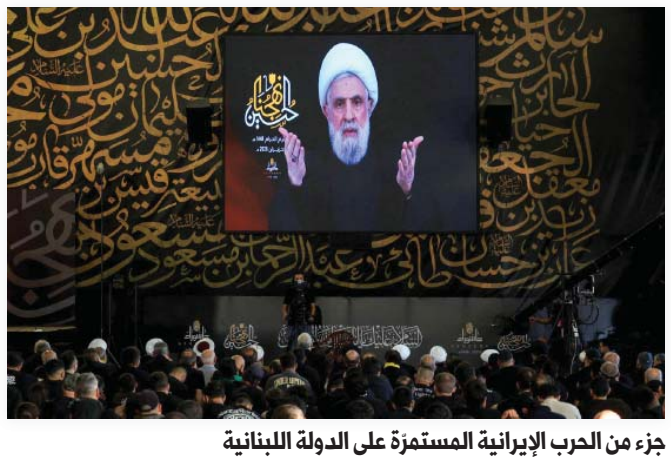

جزء من الحرب الإيرانية المستمرّة على الدولة اللبنانية

النفط الليبي: هل تتحول الطفرة الإنتاجية إلى بداية لبناء الدولة؟

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

القطاع النفطي لا يعمل بالأمنيات

لا يحتاج النفط في ليبيا إلى إثبات أهميته. فهو المورد الذي يمول الدولة، ويحرك اقتصادها، ويحدد إلى حد بعيد قدرة الحكومات على الإنفاق، لكنه في الوقت نفسه هو أكثر عناصر الصراع السياسي حساسية. ولذلك فإن التطورات الأخيرة في قطاع النفط تستحق قراءة تتجاوز أرقام الإنتاج والإيرادات: ليبيا تقترب من مستوى إنتاج لم تبلغه منذ سنوات طويلة، وتتحرك المؤسسة الوطنية للنفط نحو استثمارات أكبر، لكن السؤال الأهم يبقى: هل تستطيع البلاد تحويل هذه اللحظة النفطية إلى فرصة لبناء دولة أكثر استقرارًا، أم أن هشاشة السياسة ستظل قادرة على تعطيل أفضل الخطط الاقتصادية؟

هذا السؤال أصبح أكثر إلحاحًا مع اقتراب إجمالي الإنتاج من 1.5 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ عام 2013. فيما تمتد الخطط المستقبلية إلى رفع الإنتاج إلى مليوني برميل يوميًا بحلول نهاية العقد.

هذه الأرقام مهمة، لكنها ليست القصة كلها.

القصة أن ليبيا تبدو وكأنها أمام فرصة نادرة: قطاع نفطي يستعيد جزءًا من قدرته الإنتاجية، ومؤسسة وطنية تحاول الانتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط، وبيئة دولية ما زالت تمنح النفط الليبي قيمة استراتيجية بسبب موقع البلاد القريب من أوروبا واحتياطاتها الكبيرة. لكن هذه الفرصة لن تصبح تحولًا تاريخيًا إلا إذا استطاعت الدولة أن تحميها من السياسة.

فالنفط الليبي كان دائمًا أكثر من سلعة اقتصادية. إنه اختبار مستمر لوحدة المؤسسات. وكلما ارتفع الإنتاج، ارتفعت أهمية السؤال عن الجهة التي تدير العائدات، وكيف تُنفق، ومن يستفيد منها، وما إذا كان النفط سيبقى ملكًا وطنيًا مشتركًا أم يتحول مرة أخرى إلى ورقة في صراع مراكز النفوذ.

وهنا تكتسب الميزانية الموحدة للمؤسسة الوطنية للنفط أهمية خاصة. فقد حصلت المؤسسة على اعتماد كبير لعام 2026، لكن المشكلة أن التمويل الفعلي ظل أقل بكثير من الاعتماد المقرر؛ ففي يوليو أعلنت المؤسسة أن ما تم تسييله بلغ مليار دينار فقط من أصل 13.6 مليارًا، وأن هذا المبلغ ذهب إلى سداد التزامات وديون سابقة.

كلما ارتفع الإنتاج ارتفعت أهمية السؤال عن الجهة التي تدير العائدات وكيف تُنفق ومن يستفيد منها وما إذا كان النفط سيبقى ملكًا وطنيًا مشتركًا

هذا التفصيل يكشف جوهر المشكلة الليبية: لا يكفي أن تعتمد الدولة الأموال، بل يجب أن تكون قادرة على تحويل الاعتمادات إلى استثمارات فعلية، وإلى معدات وصيانة واستكشاف وتطوير للحقول والبنية التحتية.

فالقطاع النفطي لا يعمل بالأمنيات. كل برميل إضافي يحتاج إلى آبار ومنشآت وخطوط نقل وموانئ ومعدات وموارد بشرية وتمويل مستمر. كما يحتاج قبل ذلك كله إلى الاستقرار.

وقد جاءت أحداث يوليو لتذكّر بذلك بوضوح. فقد توقفت عمليات الإنتاج في حقلي الفيل والوفاء بعد اضطرابات واحتجاجات أدت إلى اقتحام مجمع مليتة للنفط والغاز، قبل أن تستعيد السلطات الأمنية السيطرة عليه وتستأنف العمليات. ولم يكن أثر التوقف محصورًا في النفط؛ إذ تأثرت أيضًا إمدادات الغاز لمحطات الكهرباء وارتفع خطر انقطاع التيار الكهربائي.

هنا تظهر المعضلة الليبية بأوضح صورها: تستطيع البلاد أن ترفع الإنتاج إلى مستويات تاريخية، لكنها تستطيع في الوقت نفسه أن تفقد جزءًا من هذا الإنتاج بسبب أزمة سياسية أو احتجاج محلي أو خلل أمني.

ولهذا فإن التحدي الحقيقي ليس الوصول إلى مليوني برميل يوميًا فقط. التحدي هو جعل الإنتاج مستدامًا.

ليبيا تملك المقومات الضرورية لذلك. فهي تمتلك احتياطيات ضخمة، وخبرة تراكمية في صناعة النفط، وموقعًا جغرافيًا يجعلها قريبة من السوق الأوروبية. وفي الوقت الذي تبحث فيه أوروبا عن تنويع مصادر الطاقة، يمكن لليبيا أن تقدم نفسها ليس فقط باعتبارها منتجًا للخام، وإنما باعتبارها شريكًا طويل الأمد في أمن الطاقة في المتوسط.

وهناك بالفعل مؤشرات على أن الاهتمام بالقطاع لا يقتصر على النفط الخام. ففي يونيو بدأت شركة إيني والمؤسسة الوطنية للنفط تشغيل مشروع ضغط بحري في حقل بحر السلام، بهدف الحفاظ على إنتاج الغاز وزيادته، مع توقع إضافة نحو 800 مليون متر مكعب من الغاز سنويًا.

وهذا مهم لأن مستقبل الطاقة الليبية لا ينبغي أن يختزل في عدد براميل النفط. فالغاز، والتكرير، والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية المرتبطة بالطاقة، كلها مجالات يمكن أن تساعد ليبيا على الانتقال من اقتصاد يبيع المادة الخام إلى اقتصاد يبني قيمة مضافة.

لكن ذلك يتطلب شيئًا لا تستطيع المؤسسة الوطنية للنفط وحدها توفيره: بيئة سياسية مستقرة وقواعد واضحة.

الشركات الدولية تستطيع الاستثمار في المناطق ذات المخاطر، لكنها لا تستطيع العمل طويلًا في بيئة لا تعرف فيها ما إذا كانت العقود ستظل مستقرة، أو ما إذا كانت المنشآت ستكون محمية، أو ما إذا كان الإنتاج سيستمر عند تغير موازين القوى السياسية.

ولهذا فإن عودة الشركات والاستثمارات إلى ليبيا ستكون في حد ذاتها اختبارًا للدولة. وقد شهدت البلاد خلال الفترة الأخيرة اهتمامًا دوليًا متجددًا بالاستثمار في قطاع الطاقة، لكن تحويل هذا الاهتمام إلى إنتاج مستدام يحتاج إلى أكثر من توقيع العقود. يحتاج إلى الثقة.

والثقة هنا لا تُبنى بالتصريحات، بل بالمؤسسات.

إذا أرادت ليبيا أن تصل إلى مليوني برميل يوميًا، فعليها أن تتعامل مع هذا الرقم باعتباره مشروعًا وطنيًا طويل الأمد، لا هدفًا إنتاجيًا للمؤسسة الوطنية للنفط وحدها. وهذا يعني حماية القطاع من الإغلاق السياسي، وتوفير تمويل منتظم، وتحسين الشفافية، وتطوير البنية التحتية، وضمان أن تكون عائدات النفط قابلة للتتبع وأن يشعر المواطن بأن هذه الثروة تعود إليه.

فالنفط الذي لا يتحول إلى كهرباء أفضل، ومستشفيات ومدارس وطرق ومياه وفرص عمل، يظل رقمًا في دفاتر الدولة.

وهنا تكمن المسألة الأعمق: ليبيا لا تحتاج فقط إلى زيادة إنتاج النفط، بل إلى زيادة قيمة النفط بالنسبة إلى المواطن.

إن رفع الإنتاج من مليون وأربعمائة ألف برميل إلى مليوني برميل يوميًا قد يكون إنجازًا اقتصاديًا كبيرًا، لكنه لن يكون تحولًا تاريخيًا إذا استمر الاقتصاد في الاعتماد المفرط على النفط، وإذا بقيت الدولة عاجزة عن تحويل الإيرادات إلى اقتصاد أكثر تنوعًا.

ولهذا ينبغي النظر إلى الطفرة النفطية الحالية باعتبارها فرصة لتمويل مرحلة انتقال اقتصادي.

فالنفط يمكن أن يمول تطوير الزراعة، والصناعة، والخدمات، والسياحة، والبنية التحتية، والطاقة الشمسية، والتعليم التقني. ويمكن أن يصبح وسيلة لتقليل اعتماد الليبيين على الوظيفة الحكومية، بدل أن يكون سببًا إضافيًا لتوسيع الدولة الريعية.

السؤال إذن ليس: كم برميلًا تستطيع ليبيا أن تنتج؟

السؤال الأهم: ماذا ستفعل ليبيا بهذه البراميل؟

إذا استطاعت الدولة الإجابة عن هذا السؤال، فإن النفط يمكن أن يتحول من مصدر للصراع إلى أداة للتوافق. ويمكن للمؤسسة الوطنية للنفط أن تصبح نموذجًا للمؤسسات الوطنية التي تتجاوز الانقسام السياسي، بدل أن تكون ضحية له.

وهذا ربما هو المعنى الأهم للمرحلة الحالية.

لقد أثبتت ليبيا أنها تستطيع رفع إنتاجها، والوصول إلى مستويات لم تبلغها منذ أكثر من عقد. لكنها تحتاج الآن إلى إثبات شيء أصعب: أنها تستطيع حماية هذا الإنجاز.

فالزيادة الإنتاجية قد تكون إنجازًا فنيًا، أما استدامتها فهي إنجاز سياسي ومؤسسي.

وفي بلد عانى طويلًا من الانقسام، يمكن للنفط أن يكون أحد الملفات القليلة التي تستطيع الأطراف الاتفاق عليها، إذا جرى التعامل معه باعتباره ملكية وطنية لا غنيمة سياسية. ويمكن لانتظام التمويل، وشفافية العائدات، وحماية المنشآت، واستمرار الإنتاج، أن تتحول تدريجيًا إلى عناصر لبناء الثقة بين المؤسسات والمناطق والقوى السياسية.

لهذا لا ينبغي أن تكون مليونا برميل يوميًا نهاية الطموح الليبي، بل بدايته.

فالهدف الحقيقي ليس إنتاج المزيد من النفط فحسب، وإنما استخدام المزيد من النفط لبناء دولة أقل اعتمادًا عليه.

وهذه هي المفارقة التي ينبغي أن تفهمها ليبيا الآن: ثروتها النفطية يمكن أن تكون أقوى أدوات بناء الدولة إذا خرجت من منطق الصراع، لكنها يمكن أن تبقى سببًا للهشاشة إذا ظلت الدولة عاجزة عن إدارة الثروة بمنطق المصلحة الوطنية.

لقد امتلكت ليبيا النفط منذ عقود، وما ينقصها ليس الثروة، بل القدرة المؤسسية على تحويلها إلى مستقبل.

لا يكفي أن تعتمد الدولة الأموال بل يجب أن تكون قادرة على تحويل الاعتمادات إلى استثمارات فعلية وإلى معدات وصيانة وتطوير للحقول والبنية التحتية

ولذلك فإن اللحظة الراهنة تستحق التفاؤل، ولكن ليس التفاؤل الساذج. فالأرقام الجديدة تقول إن القطاع قادر على التعافي، والتطورات الاستثمارية تقول إن هناك اهتمامًا دوليًا بالعودة، لكن أحداث الإغلاق الأخيرة تقول أيضًا إن الطريق لا يزال هشًا.

والاختبار الحقيقي الآن هو أن تنجح ليبيا في تحويل هذه الطفرة من ارتفاع في الإنتاج إلى ارتفاع في الثقة، ومن زيادة في الإيرادات إلى زيادة في التنمية، ومن النفط كسبب للصراع إلى النفط كأداة لبناء الدولة.

إذا نجحت في ذلك، فإن مليوني برميل يوميًا لن تكون مجرد قصة عن النفط.

ستكون قصة عن ليبيا نفسها، وعن قدرتها أخيرًا على تحويل ثروتها الأكبر من مصدر للهشاشة إلى قاعدة للاستقرار، ومن مورد تتصارع عليه الأطراف إلى مصلحة وطنية تجمعها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/08/10
السنة 49 العدد 13883

الطاهر وطّار: المثقف المتحرر

بين الشيوعية والإيمان وثورة الوعي الثقافي في الجزائر

مرت ستة عشر ستة على رحيل الطاهر وطّار، ذاك المبدع العميق الذي تفوق على حدود الأدب والسياسة ليصبح نموذجا للمثقف المقاوم. لم يكن مجرد اسم أو شخصية عابرة في التاريخ الجزائري، بل مثل كفاح الإنسان المثقف الذي لا يرضى بالسكوت عن الظلم، ويحمل في قلبه حب الحرية والكرامة، وسط ظروف متأزمة نحتت تاريخه بين ثورة وكفاح ومواجهة للسلطة.

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

تميز الطاهر وطّار في عصور تشاهد تغيرات حاسمة في الجزائر، من الاحتلال الفرنسي إلى الثورة التحريرية ثم التجربة السياسية المضطربة التي تلت الاستقلال. كان المبدع الحقيقي الذي يشارك الهم الوطني بجرأة واستقامة، يرفض التجنيد الحزبي الأعمى، وينظر إلى المثقف كفاعل حي في المجتمع، لا كمتفرج سلبي. جمع بين شيوعية إنسانية متسامحة وإيمان ثابت بالله، معتقدًا أن دور المثقف الحقيقي يتجاوز الانتماءات الضيقة، ليتحول إلى مدافع عن العدالة والكرامة الإنسانية على الدوام.

الجذور والذاكرة الحية

في الجزء الأول من سيرته الذاتية "أراه"، كشف عن ذاته بجرأة وصراحة، مقدّمًا صورة لنضاله ومآسيه، كرسالة مؤثرة تعكس طفولته وعزلته وهجوم الجهات الرسمية عليه، لكنها أيضًا شهادة على انتصاره المستمر رغم الإقصاء والتهميش. أسس من خلال ذلك منبرًا ثقافيًا مميزًا باسم "جمعية الجاحظية"، التي تحولت إلى ملاذ للشباب المثقف والكتّاب الجدد، محققة دورًا بارزًا في الحفاظ على روحية الحرية الفكرية في وجه قوى التصلب.

> كان الطاهر وطّار كاتبًا خصبًا، كتب أكثر من مئتي نص أدبي بين قصص قصيرة وروايات ومسرحيات

وُلد الطاهر وطّار في قلب شرق الجزائر، في قرية صدراتة التابعة لمحاسوق أهراس عام 1936، حيث واجه مزيجًا غنيًا من الروح الأمازيغية والتراث العربي الإسلامي. نشأ في بيئة اجتماعية تجمع الدفء الأسري مع حفلات القرية وأعرافها الشعبية، مما شكّل ذاكرة حية غنية بالمشاعر والأحداث التي تكررت في حياته كما لو أنها جزء من نسيج حاضره.

كان ارتباطه بجدّه محند أونيس، رجلًا حكيمًا وصاحب معرفة عميقة بالتاريخ والتراث، بمثابة جسر ربطه بماضي أسطوري وحاضري في آن واحد. جمع الطاهر بين سرد أساطير المنطقة وبين أحداث تاريخية جسيمة مرت بها الجزائر كالغزوات والحروب، محققًا سردًا يدمج بين الواقعي والخيالي، يعكس ذاكرة جماعية حية ومتجددة تزخر بالقيم والهوية.

وعي نضالي عميق

في عام 1956، دخل الطاهر وطّار نسيج ثورة التحرير الجزائرية، كمجاهد مثابر، شارك في حمل السلاح دفاعًا عن حريته ومصير وطنه، متنقلًا بين المدن والقرى ليتعرف على نبض شعبه وقضاياه العميقة. لم تكن المقاومة بالنسبة له مجرد عمل عسكري، بل رحلة لصقل الوعي السياسي والأخلاقي، حيث جاهر بنقده للأنظمة الثورية التي انحرفت عن مسار الكفاح نحو السلطة.

بعد الاستقلال، شغل مناصب إدارية مهمة، منها مفتش في حزب جبهة التحرير الوطني ومدير للإذاعة الوطنية. غير أن أصواته النقدية حيال نزوع السلطة نحو السلطوية والمصالح الخاصة أربكته، فوجد نفسه محاصرًا، معبرًا عن مخاوفه بأن الثورة تحولت إلى وسيلة لفرض قبضة قمعية تخدم مصالح نخبة ضيقة.

بسبب مواقفه السياسية وجرأته النقدية، تعرض الطاهر وطّار لإقصاء سياسي مبكر وهو في سن لم يتجاوز السابعة والأربعين، حيث أحيل للتقاعد السياسي بعيدًا عن مراكز القرار. لم يكن هذا قرارًا إداريًا عاديًا، بل حملة مُنسقة اتهمته فيها الجهات الرسمية بأنه "عنصر خطير" يزعزع استقرار الحزب والدولة.

إلا أن هذه المرحلة من العزلة والإقصاء كانت بداية لفصل جديد في حياته، حيث استثمر قلمه كآلة مقاومة تنتصر لصوت الحق، مؤسسًا مشاريع ثقافية وأدبية أضاء فيها زوايا مظلمة من الواقع الآخذ في التعقيد. ومن عزلته، أطلق مشروع "جمعية الجاحظية"، التي أصبحت منبرًا لمختلف الأصوات الحرة والمبدعة، حاملة راية النقد البناء والحوار الثقافي.

شكل وطّار حالة استثنائية في الفكر السياسي والفلسفي، إذ تجاوز الانغلاق التقليدي بين الدين والفكر اليساري، مقدمًا تصورًا جديدًا لـ«الشيوعية الإنسانية» التي تعترف بوجود الله ولا ترى في ذلك تضاربا مع قيم العدالة الاجتماعية ومقاومة الفقر والظلم.

كان يؤمن بأن الإيمان والتدين لا يتناقضان مع البحث عن العدالة والكرامة الإنسانية، بل يكمل بعضهما البعض. قال: «شيوعية لا خصومة لها مع الله ولا مع المؤمنين به، بل تتكامل مع الأنبياء والرسالات السماوية». كانت فلسفته جسدًا لفهم إنساني مستنير يؤمن بدورات التاريخ والعمل الجمعي، بعيدًا عن الجمود والتصلب الذي شهدته التيارات الشيوعية التقليدية.

كتاباته مرآة صادقة تعكس حياة الجزائريين

وكانت جمعية "الجاحظية" التي أسسها أداة عملية لتجسيد رؤيته الثقافية الحيّة، ليست فقط مكانًا يجتمع فيه المثقفون، بل مختبرًا حقيقيًا للحوار المفتوح والنقد البنّاء بين الأجيال والمشارب الفكرية المختلفة. كانت الجاحظية تحضن مكتبة ضخمة، وتفتح أبوابها بواسع الرحابة للشباب والأدباء الناشئين، مما جعلها منصة ثقافية فريدة تعاصر التغيرات الفكرية والاجتماعية.

في الجمعية، كان الطاهر يكرّس مبدأ «لا إكراه في الرأي» الذي شكل ركيزة لأي نقاش أو فعل إبداعي، مؤكدًا أن الثراء الفكري يتدفق من التنوع والاختلاف لا من القمع والاحتكار الفكري. عكست الجمعية شخصيته الغنية التي تجمع بين احترام ما هو أصيل والسعي إلى التجديد، وكانت جزءًا من مشروع أوسع لمواجهة تحديات الثقافة والسياسة من خلال خلق مساحات حرة للتعبير.

رواية الجزائر بكل تناقضاتها

كان الطاهر وطّار كاتبًا خصبًا، كتب أكثر من مئتي نص أدبي بين قصص قصيرة وروايات ومسرحيات، حكاها بجرأة وصدق لتناول الواقع المعقد للجزائر: ثورة التحرير، الاستقلال، أجواء الفوضى والبيروقراطية، وصولًا إلى زمن الأزمات السياسية في التسعينيات.

من أبرز أعماله "اللاز"، التي تحلل قضايا اجتماعية وسياسية لما بعد الاستقلال، و"الزلزال" التي تعكس تأثيرات الصراعات الداخلية، ورواية "قصيدة في التذلل" التي كتبها وهو على فراش المرض، حيث تناول قضايا الفساد والمحسوبية وضعف النخب بحس إنساني عميق ونقد مباشر.

كانت كتاباته بمثابة مرآة صادقة، تعكس حياة الجزائريين بمجملها، من معاناة وآمال، معتمدةً على خبرته العميقة كنضالي ومثقف متمرس.

حتى في سنوات مرضه الأخيرة في باريس، ظل الطاهر وطّار متصلاً بوطنه رغم الغربة الجغرافية، متابعًا بتفاصيل دقيقة أحداث الجزائر وتطوراتها السياسية والاجتماعية عبر وسائل الإعلام والاتصالات. كان يعبر عن ألمه العميق تلقاء تلك التحولات التي لم تكن ترقى لطموح الحرية والكرامة التي ناضل من أجلها، خاصة ما تعلق بتدهور قطاعات الصحة والثقافة.

واجه المرض بإرادة فولاذية وصبر طويل، مستمراً في الكتابة التي كانت بالنسبة له نبض حياة ومشروع مقاومة لا ينتهي، حتى حينما كانت قواه الجسدية تتقلص، وظروفه الصحية تتدهور.

إرادة لا تنكسر

خلال فترة مرضه في مستشفى سانت أنطوان بباريس، سعدت بأن أكون إلى جانبه، أشارك الطاهر وطّار لحظات صراعه مع الألم والإرادة. رغم ثقل المرض والمعاناة، كان يحتفظ بشخصية مناضلة مليئة بالحكمة والصمود، غير مستسلم لليأس مهما حاول الألم أن يستنفد جسده.

> أعمال الطاهر وطّار وشخصيته تشكلان نقطة ارتكاز رئيسية لفهم التحولات الكبرى التي مرت بها الجزائر

لم تكن أحاديثه تتركز فقط على معاناته الجسدية، بل كانت نافذة على عالمه الفكري، ناقشنا خلالها قضايا الأدب، السياسة، ومستقبل الجزائر، حيث كان يعبر عن مخاوفه وأمله في الوقت ذاته. كان يبعث برسالة واضحة: أن الكتابة هي الجسر الذي يربط بين الإنسان وحقائق الحياة، بحيث لا يمكن لليأس أن يُخمد صوت الحقيقة

شهدت تلك اللقاءات روح المقاومة في الإنسان الذي لا يستكين، وروح المثقف الذي لا يتنازل عن فكره مهما عاندته الظروف، مما ترك في نفسي إحساسًا عميقًا بالاحترام والتأمل في قوة الإرادة الإنسانية.

في ظل الغربة البرايسية، حوّل وطّار غرفة المستشفى ولاحقا الفندق إلى مقر كيانه الثقافي وفكره، وجعلها موطنًا لجمعية «الجاحظية» التي أسسها لتصبح جسراً يربط المثقفين العرب في الوطن والمهجر. استمر ينشر روح الحرية والتجديد، محفزًا الشباب على التعبير بحرية وصقل مواهبهم، منطلقًا من قناعته العميقة بأن الإبداع لا يتوقف عند الحدود الجغرافية، وأن المثقف الحقيقي يستقي من الغربة حافزًا إضافيًا للتأمل والكتابة.

ظل يحافظ على تواصله الوثيق مع الجزائر، متابعًا أحوالها السياسية والاجتماعية بحس نقدي، ينقل آماله وقلقه عبر مقالاته ومداخلاته، مؤكدًا أن الحنين للأرض لا يضعف الوعي بل يعمقه، وأن المسؤولية الثقافية لا تتوقف عند حدود الوطن الخاص.

إرث قومي وإنساني خالد

في 12 أغسطس 2010، رحل الطاهر وطّار بعد حياة حافلة بالعطاء الفكري والنضال الأدبي والسياسي، تاركًا وراءه فراغًا كبيرًا في المشهد الثقافي الجزائري. ورغم مرور زمن على وفاته، ظل صدى كلماته وأفكاره حاضرًا، إذ كان صوته فريدًا في جرأته ووضوحه، ولم يستطع أي كاتب أن يعيد ما فعله من عمق وتحليل.

بعد وفاته، واجهت جمعية «الجاحظية» تحديات عديدة، لكنها بقيت رمزًا للإرث الثقافي الذي يحمل أماله. استطاع شباب مثقفون الحفاظ عليها، واستمرار نشاطاتها بشكل يعكس استمرار الروح التي حملها الطاهر وطّار في إحياء الفكر النقدي والديمقراطي في الجزائر.

أعمال الطاهر وطّار وشخصيته تشكلان نقطة ارتكاز رئيسية لفهم التحولات الكبرى التي مرت بها الجزائر، من نضالها البطولي ضد الاستعمار مرورًا بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت الاستقلال. عبر خطابه السردي المتكامل، كشف تضاربات المجتمع وجوهر السلطة بشكل مباشر وشجاع بأسئلة نقدية عميقة تلقي النور على الواقع الصعب.

زواج بلا قانون.. إنذار تونسي من عودة «الزواج الموازي»

تونس - تواجه المكتسبات القانونية والاجتماعية للمرأة التونسية، التي ترسخت منذ عقود عبر مجلة الأحوال الشخصية، تحديات متجددة مع عودة النقاش حول ظاهرة الزواج العرفي والديني خارج الإطار القانوني للدولة.

وجاءت التحذيرات الأخيرة الصادرة عن رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، راضية الجربي، لتسلط الضوء على تنامي ممارسات وصفتها بالخطيرة، تتمثل في إبرام زيجات عبر اتفاقات شفوية أو عقود مكتوبة غير مسجلة، أو زيجات تقتصر على الطابع الديني فقط دون توثيق رسمي، مما يهدد بنسف المنظومة الحقوقية والقانونية التي تحمي الأسرة.

والتحذير الذي أطلقته الجربي، عبر وسائل الإعلام، لا ينطلق من فراغ، بل يعكس واقعاً سوسيولوجياً معقداً تحاول فيه بعض الفئات الالتفاف على القوانين الصارمة للزواج والطلاق في تونس.

ورغم أن القانون التونسي يجرّم الزواج على غير الصيغ القانونية (الفصل 18 من مجلة الأحوال الشخصية والقانون عدد 3 لسنة 1957)، إلا أن هذه الظاهرة تبرز مجدداً نتيجة تداخل عوامل اقتصادية، واجتماعية، وإيديولوجية.

وتتعدد الدوافع وراء اللجوء إلى هذه الزيجات غير الرسمية؛ فمنها ما يرتبط بالصعوبات الاقتصادية وكلفة الزواج الرسمي، ومنها ما يتعلق بالرغبة في التهرب من التزامات النفقة وحق الملكية المشتركة عند الطلاق، بالإضافة إلى تغلغل بعض الأفكار الدينية والمحافظة التي ترى في "العقد الشرعي غير الموثق" بديلاً كافياً للرابطة الزوجية، مستغلة في ذلك ثغرات اجتماعية أو غياب الوعي القانوني لدى بعض الفئات، خاصة الشباب في الأوساط الجامعية أو المناطق الهامشية.

وتكمن خطورة الزواج العرفي أو الديني المحض في كونه يجرّد مؤسسة الزواج من غطائها القانوني والسيادي، مما يخلق وضعيات هشة تؤدي مباشرة إلى ضياع الحقوق.

وتفقد الزوجة في هذا النوع من العلاقات أي سند قانوني للمطالبة بحقوقها الأساسية مثل النفقة، الإرث، أو السكن في حال النزاع أو الوفاة، وتصبح الشراكة الزوجية مجرد علاقة تعاقدية هشّة يمكن إنهاؤها بقرار أحادي ودون تبعات.

ويُعد الأطفال الضحية الأبرز لهذه الظاهرة؛ حيث يواجهون صعوبات جمة في إثبات النسب.

وفي غياب وثيقة رسمية صادرة عن عدول الإشهاد أو ضابط الحالة المدنية، لا تعترف المحاكم التونسية بالطلاق أو الانفصال، مما يترك النساء في وضعية معلقة قانونياً واجتماعياً، عاجزات عن إثبات حقوقهن أو المضي قدماً في حياتهن.

وتأتي دعوة راضية الجربي لتشديد الرقابة والتدخل السريع لحماية مؤسسة الزواج، لتدق ناقوس الخطر أمام السلطات التنفيذية والقضائية ومكونات المجتمع المدني. فالمسألة لم تعد مجرد مخالفة قانونية معزولة، بل تحولت إلى ظاهرة تهدد السلم الاجتماعي وهيبة القانون.

ولمواجهة هذا التحدي، يتطلب الأمر تفعيل مقاربة متعددة الأبعاد أمنياً وقضائياً واجتماعيا وذلك عبر تفعيل القوانين الزجرية بصرامة ضد كل من يثبت تورطه في إبرام أو الوساطة في هذه العقود غير القانونية، وتشديد الرقابة على الفضاءات التي قد تحتضن مثل هذه الممارسات.

ويطالب مراقبون بإطلاق حملات تحسيسية واسعة النطاق تشترك فيها وسائل الإعلام، والمنظمات الحقوقية، والمؤسسات التربوية والدينية الرسمية، لتوعية الشباب والنساء تحديداً بمخاطر هذه الزيجات على مستقبلهن وحقوق أطفالهن.

كما يطالبون بدراسة الأسباب العميقة التي تدفع الشباب نحو "الزواج الموازي"، وتوفير آليات إحاطة اجتماعية واقتصادية تيسر البناء الأسري السليم والقانوني.

وتحذيرات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية تعيد التذكير بأن النصوص القانونية، على أهميتها، تظل قاصرة ما لم تسندها رقابة صارمة ووعي مجتمعي حقيقي يقف سداً منيعاً أمام أي محاولات للارتداد بالحقوق الاجتماعية إلى الوراء تحت مسميات واهية.

وتنفرد تونس تاريخياً بأنها الدولة العربية الوحيدة التي ألغت تعدد الزوجات بشكل حاسم ونهائي. جاء هذا التحول الجذري مع إصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 أغسطس 1956، برعاية الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة.

ولم يكن هذا القرار مجرد تعديل قانوني عابر، بل كان ثورة اجتماعية حقيقية نقلت المجتمع التونسي من النمط التقليدي إلى نموذج حداثي يضع حقوق المرأة في صدارة أولويات الدولة الناشئة بعد الاستقلال.

> القانون التونسي يجرّم الزواج على غير الصيغ القانونية، إلا أن هذه الظاهرة تبرز مجدداً نتيجة تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية

واستند المشرع التونسي في منع تعدد الزوجات إلى قراءة مقاصدية وتنويرية للشريعة الإسلامية، تماشياً مع أفكار المصلحين مثل الطاهر الحداد. ونص الفصل 18 من مجلة الأحوال الشخصية صراحة على أن "تعدد الزوجات ممنوع". واعتمد هذا المنع على حجتين أساسيتين وهما استحالة العدل المادي والعاطفي وهو الشرط القرآني الأساسي لإباحة التعدد، معتبراً أن الواقع البشري يعجز عن تحقيقه. بالإضافة إلى تغير الزمان ومفهوم الأسرة على اعتبار أن مؤسسة الزواج الحديثة تقوم على الشراكة المتساوية التي لا تحتمل التعدد.

ولم يكتفِ القانون التونسي بإعلان المنع، بل أقر عقوبات زجرية صارمة لضمان هيبة النص القانوني ومنع أي التفاف عليه.

ويعاقب بالسجن لمدة عام كامل كل من خرق هذا الحظر وتزوج ثانية والزوجية قائمة، كما تفرض خطية مالية خطيرة على المخالفين إلى جانب عقوبة السجن. كما يعتبر الزواج الثاني باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني كالإرث.ا

وشكل إلغاء التعدد الدعامة الأساسية لاستقرار الأسرة التونسية الحديثة وحماية حقوق المرأة والطفل على حد سواء. وساهم هذا الإجراء الفذ في تعزيز مكانة المرأة وتقليص الصراعات العائلية الناتجة عن تعدد الزوجات وضمان بيئة مستقرة للأبناء، كما جعل تونس نموذجاً يُحتذى به دولياً وعربياً في مجال تشريعات الأحوال الشخصية وحقوق الإنسان.

مخاوف من تراجع عن مكاسب مدونة الأسرة